

المبحث الثاني مشكل القرآن والسنة في صلة الرحم الكافرة

تمهيد:

بعد هذا التطواف في الكتاب والسنة والأثر على أدلة صلة الرحم الكافرة فإنه يتبين لنا أن الرحم تُوصَل وإن كانت كافرة، وصلتها واجبة^(١)، فللواصل دينه وللموصول دينه، وقد جعل الله للقرابة حقاً وإن كانت كافرة، فالكفر لا يسقط كثيراً من حقوقها في الدنيا، قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَناً وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَدَّكَتْ أَيْمَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾ [النساء: ٣٦].

وكل مَنْ ذُكِرَ في هذه الآية حَقُّه واجب وإن كان كافراً، فما بال ذي القربى وحده يخرج مِنْ جملة مَنْ وَصَّى الله بالإحسان إليه؟ ورأس الإحسان الذي لا يجوز إخراجهِ من الآية هو الإنفاق عليه عند ضرورته وحاجته^(٢).

وأمام هذه النتيجة فإننا نقف أمام نصوص من الكتاب والسنة قد يُفهم منها عكس ذلك وأن الواجب مع الرحم الكافرة أن ينبذ إليها وأن تُقَاطَع. وسأعرض لمشكل الكتاب والسنة في صلة الرحم الكافرة في مطلبين:

(١) الزرعي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب، (ت: ٧٥١هـ)، أحكام أهل الذمة، دار ابن حزم -

بيروت ط (١) (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، تحقيق: يوسف البكري، وشاكر العاروري (٢/ ٧٩٢).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٧٩٣).

المطلب الأول: مشكل صلة الرحم الكافرة من القرآن الكريم وجوابه:

حذرت بعض نصوص القرآن الكريم من صلة الكفار ولو كانوا من الأقربين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].

وللجواب عن هذا المشكل يمكن العودة مجدداً إلى كتاب الله تعالى، فقد جاء فيه الجواب الشافي لمن أشكل عليه الأمر في فهم الآيات.

الجواب الأول: قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ * إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتنحة: ٨ - ٩].

فهاتان الآيتان تقسمان أعداء المسلمين قسمين، ولكل منهما حكمة من الصلة: الأول منهما: فريق من المشركين لم يقاتل المسلمين ولم يتآمر على إخراجهم من ديارهم، فهؤلاء لا مانع من صلتهم وبرهم والإحسان إليهم.

والثاني: فريق قاتل المسلمين وأخرجهم من ديارهم وتآمر عليهم، فهؤلاء لا تجوز موالاتهم بأي حال، وليس هناك ما يمنع برهم والإقسطاء إليهم ضمن ضوابط الحربين، وينبغي أن نبه هنا على أمر هام، هو أن الله تعالى نهى المسلمين عن موالاته الفريق الثاني، وثم فرق بين الإذن بالبر والقسط، وبين النهي عن الموالات والمودة، ويشهد لهذا التقسيم ما في الآية الكريمة الأولى من قرائن، وهي عموم الوصف بالكفر، وخصوص الوصف بإخراج الرسول وإياكم، ومعلوم أن إخراج الرسول ﷺ والمسلمين من ديارهم كان نتيجة لقتالهم وإيذائهم، فهذا القسم هو المعني بالنهي

عن موالاته لموقفه المعادي؛ لأن المعادة تنافي الموالاة. ولهذا عقب عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ فأي ظلم أعظم من موالاة الفرد لأعداء أمته وأعداء الله ورسوله!

أما القسم العام، وهم الذين كفروا بما جاءهم من الحق، ولكنهم لم يعادوا المسلمين في دينهم لا بقتال ولا بإخراج ولا بمعاونة غيرهم عليهم، ولا ظاهروا على إخراجهم، فهؤلاء من جانب ليسوا محلاً للموالاة لكفرهم، وليس ثم ما يمنع برّهم والإقسطاء إليهم^(١).

وقد ورد في سبب نزول الآية الأولى أقوال عدة منها:
الأول: إن الآية: ﴿الَّذِينَ لَمْ يَفْقَهُوا﴾ نزلت في أهل العهد الذين عاهدوا رسول الله ﷺ على ترك القتل والمظاهرة في العداوة^(٢).

الثاني: قيل: إن الآية نزلت في الذين آمنوا وأقاموا بمكة ولم يهاجروا^(٣).
الثالث: نزلت في أسماء بنت أبي بكر حين قدمت عليها أمها وهي مشركة بهدايا فلم تقبلها ولم تأذن لها بالدخول، فأمرها النبي ﷺ أن تدخلها، وتقبل منها، وتكرمها

(١) انظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد الجكني (ت: ١٣٩٣هـ)، أضواء البيان، دار الفكر - بيروت طبعة سنة (١٤١٥هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات (٨/ ٩١).

(٢) ممن ذكر هذا: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد (ت: ٣٧٥هـ)، تفسير السمرقندي الموسوم بـ (بحر العلوم)، دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي (٣/ ٤١٥)، والثعلبي في تفسيره (٩/ ٢٩٤)، والبغوي، تفسير البغوي، (٤/ ٣٣١) والزمخشري، الكشاف (٤/ ٥١٥)، وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣) (١٤٠٤هـ) (٨/ ٢٣٦).

(٣) انظر: النحاس، الناسخ والمنسوخ (ص: ٧١٢)، وابن زمنين في تفسيره (٤/ ٣٧٨)، والرازي، التفسير الكبير (٢٩/ ٢٦٣).

وتحسن إليها^(١)، يشهد لسبب النزول هذا ما أخرجه البخاري في صحيحه عن قصة أسماء مع أمها، وفيه:

(قال ابن عُيَيْنَةَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوا فِي الدِّينِ﴾)^(٢).

الرابع: وقيل: إن المسلمين استأثروا رسول الله ﷺ في أقربائهم من المشركين أن يصلوهم فأنزل الله تعالى هذه الآية^(٣)، وعلى هذا تكون الآية عامة.

مناقشة الأقوال في سبب نزول الآية:

أما القول الأول والثاني، وفيهما أن الآية مخصوصة بمن آمن ولم يهاجر، وبالمعاهدين من بعض القبائل، فمردودان بالسياق والسباق، فمطلع السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، والكلام في السورة متصل من أولها، فليس من آمن ولم يهاجر، وعاهد النبي عليه الصلاة والسلام عدواً لله عز وجل وللمؤمنين^(٤)، ثم إنهما مردودان بالرواية الصحيحة التي أخرجها البخاري وغيره، ولا تعارض بين القول الثالث والرابع، فإن الآية وإن كانت في أم أسماء رضي الله عنها إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فهي تشمل أقارب المسلمين كافة، وهذا مفهوم القول الرابع.

وقد اختلف العلماء في الآية الأولى من الآيتين اللتين سبق ذكرهما من سورة الممتحنة، وهي قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ هل هي منسوخة أم لا؟ على قولين:

(١) الثعلبي في تفسيره (٩/ ٢٩٤)، والبعوي في تفسيره (٤/ ٣٣١)، والزمخشري، الكشاف (٤/ ٥١٥)، والرازي في تفسيره (٢٩/ ٢٦٣).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب صَلَاةُ الْوَالِدِ الْمُشْرِكِ بِرَقْم (٥٦٣٣) (٥/ ٢٢٣٠).

(٣) الثعلبي في تفسيره (٩/ ٢٩٤)، والرازي في تفسيره (٢٩/ ٢٦٣)، وابن الجوزي، زاد المسير (٨/ ٢٣٧).

(٤) انظر النحاس: الناسخ والمنسوخ (ص: ٧١٤).

الأول: ذهب قتادة وابن زيد إلى أن الآية منسوخة بما في سورة براءة^(١) ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وذكر المقرئ في الناسخ والمنسوخ أن الآية: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ﴾ نسخها الله تعالى بما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ﴾ ونسخ معنى الآيتين بآية السيف^(٢).

الثاني: إن الآية مُحْكَمَة، حكاها القرطبي عن أكثر أهل التأويل^(٣). والقول الثاني هو الراجح - والله تعالى أعلم - قال النحاس ردّاً على قول قتادة: إنها منسوخة بقوله: «إن مثل هذا ليس بمحذور، وإن قوله جلّ وعزّ: ﴿فَإِذَا نَسَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] ليس بعام لجميع المشركين، ولا هو على ظاهره فيكون كما قال قتادة، وإنما هو مثل قوله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

ثم ثبت عن النبي ﷺ القطع في رُبْع دينار فصاعداً، فصارت الآية لبعض السُّراق لأن النبي ﷺ هو المبيّن عن الله عز وجل، فكذا: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾. قد خرج منه أهل الكتاب إذا أدّوا الجزية، وخرج منه الرسول [أي رسول المشركين] بسنة النبي ﷺ... ونهى رسول الله ﷺ عن قتل العسيف، فهذا كله خارج من الآية، فقد علم أن المعنى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ على ما أمرتم، فلا يمتنع أن يكون ما أمر به من الإقساط إليهم، وهو العدل فيهم، ومن برّهم أي الإحسان إليهم بوعظهم أو غير ذلك من الإحسان ثابتاً^(٤).

(١) أخرجه عنهم ابن جرير، جامع البيان (٦٦/٢٨)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص: ٧١١)، وأورده عنهم ابن عطية، المحرر الوجيز (٩١/٢)، وابن الجوزي، زاد المسير (٢٣٧/٨)، والكرمي، الناسخ والمنسوخ (ص: ٢٠٦).

(٢) المقرئ، الناسخ والمنسوخ (ص: ١٧٧).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٥٩/١٨).

(٤) النحاس، الناسخ والمنسوخ (ص/ ٧١٢-٧١٣).

قال الشافعي رحمه الله: «وكانت الصلة بالمال والبر والإقسط ولين الكلام والمراسلة بحكم الله غير ما نُهوا عنه من الولاية لمن نُهوا عن ولايته مع المظاهرة على المسلمين، وذلك أنه أباح بر مَنْ لم يُظاهر عليهم من المشركين والإقسط إليهم ولم يحرم ذلك إلى مَنْ أظهر عليهم، بل ذكر الذين ظاهروا عليهم فنهاهم عن ولايتهم وكان الولاية غير البرّ والإقسط»^(١).

وممن ناصر هذا القول ابن جرير فقال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول مَنْ قال عنى بذلك ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ من جميع أصناف الملل والأديان أن تبرؤهم وتصلوهم وتقسطوا إليهم إن الله عز وجل عمّ بقوله: ﴿الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُحْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ﴾ جميع مَنْ كان ذلك صفته، فلم يخصص به بعضاً دون بعض، ولا معنى لقول مَنْ قال: ذلك منسوخ؛ لأن برّ المؤمن من أهل الحرب ممن بينه وبينه قرابة نسب أو ممّن لا قرابة بينه وبينه ولا نسب غير محرّم ولا منهي عنه إذا لم يكن في ذلك دلالة له أو لأهل الحرب على عورة لأهل الإسلام، أو تقوية لهم بكراع أو سلاح، قد بين صحة ما قلنا في ذلك الخبر الذي ذكرناه عن ابن الزبير في قصة أسماء وأمها»^(٢).

وإليه ذهب النحاس أيضاً، فقد صحح القول إن الآية عامة مُحكمة بقوله: «وفيه من الحجّة أن برّ المؤمن من بينه وبينه نسب أو قرابة من أهل الحرب غير منهي عنه ولا مُحَرَّم؛ لأنه ليس في ذلك تقوية له ولا لأهل دينه بسلاح أو كراع، ولا فيه إظهار عورة المسلمين»^(٣).

(١) الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ)، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت طبعة سنة (١٤٠٠هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق (٢/١٩٣).

(٢) ابن جرير، جامع البيان (٢٨/٦٦).

(٣) النحاس، الناسخ والمنسوخ (ص: ٧١٤).

وذكر النحاس أن هذا القول جاء عن صحابي فلا يسع أحد مخالفته خاصة إذا كان مع قوله توقيف بسبب نزول الآية^(١).

الجواب الثاني: ومما يجاب به على مشكل صلة الرحم الكافرة.

إن الآيات التي أظهرت ملاطفة الأنبياء لأرحامهم فيها قول فصل بوجوب التبرؤ من شركهم وباطلهم، فمع أن إبراهيم عليه السلام تلطف مع والده رجاء إيمانه ووعد بالاستغفار له، لأن ما جاء به من الهدى والنور حقيق به أن ينير به قلوب الأقربين قبل غيرهم، إلا أنه في نهاية المطاف قد تبرأ منه بعد أن مات على الكفر، أو بعد أن تبين له من جهة الوحي أنه لن يؤمن وأنه يموت كافراً^(٢).

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤].

وقد وفى إبراهيم بهذا الوعد الذي قطعه على نفسه فاستغفر لوالده، وروى لنا القرآن الكريم ذلك عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وكذلك في قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام أيضاً: ﴿وَأَعْفَرَ لِأَبِي إِيَّاهُ وَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]، وينبغي أن نشير هنا إلى أن الاستغفار للأرحام الذين ماتوا على الكفر حرام شرعاً بنص القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

فالنهي عن الاستغفار لأولي القربى بعد أن ماتوا على شركهم، وتبين لذوهم أنهم من أهل النار، لأن الله تعالى قد قضى ألا يغفر لمشرك، فلا ينبغي لهم أن يسألوا

(١) انظر: المرجع السابق (ص: ٧١٤).

(٢) انظر: ابن جرير، جامع البيان (١١/ ٤٥ - ٤٦)، والزمخشري، الكشاف (٢/ ٣٠٢).

ربهم أن يفعل ما قد علموا أنه لا يفعله^(١). وقد ذكر المفسرون في استغفار إبراهيم لأبيه أقوالاً عدة مجملها: أن استغفار إبراهيم لأبيه لأنه كان يرجو منه الإيمان، فلما علم بالوحي أنه لن يؤمن توقف عن ذلك، ونحوه قوله عليه الصلاة والسلام لعمه: (لأستغفرنَّ لك ما لم أُنَّه عنك)^(٢).

وقيل: إن أبا إبراهيم وعد إبراهيم بالإسلام فاستغفر له لذلك^(٣).

وفي قصة نوح عليه السلام مع ابنه نلاحظ أن القرآن الكريم لم ينكر على نوح عليه السلام دعوته لابنه في آخر اللحظات بقوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، ولكن القرآن أنكر على نوح عليه السلام عندما سأل الله أن ينجيه معتبراً إياه من أهله ولما يكن من أهل الإيمان.

قال تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِن وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، فأجيب: ﴿يَنُوحُ إِنَّهُ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] «أي ليس من أهلك الذين وعدتك بنجاتهم لأنه كافر»^(٤).

وقد كان الجواب من نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَلَا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

(١) انظر: ابن جرير، جامع البيان (١١/ ٤٠).

(٢) البخاري، كتاب الجنائز، باب: إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، برقم (١٢٩٤) (١/ ٤٥٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع برقم (٢٤) (١/ ٥٤).

(٣) انظر: السمعاني، تفسير السمعاني (٢/ ٣٥٤)، والزمخشري، الكشاف (٢/ ٣٠١)، وابن الجوزي، زاد المسير (٣/ ٥٠٩).

(٤) ابن جرير، جامع البيان (١٢/ ٥٠)، وابن عطية، المحرر الوجيز (٣/ ١٧٧)، وابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي - لبنان ط (٤) (١٤٠٣هـ) (٢/ ١٠٦).

ومن الملاحظ هنا أن مواقف الأنبياء متحدة، فقد سلم نوح لأمر الله تعالى حيال ولده، وكذلك كان الحال مع إبراهيم عليه السلام تجاه والده.

إذن صلة الأرحام تنقطع حيال من تبين كفره بوحي من الله لنبي من أنبيائه، أو بموت القريب على راية الكفر.

الجواب الثالث: ويمكن أن يُجاب عن مشكل صلة الرحم الكافرة بقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾ [آل عمران: ٢٨].

فقد ذهب جماعة من المفسرين إلى أن المعنى: إلا أن تكون بينك وبينه قرابة، فقد أخرج ابن جرير عن قتادة قوله عن هذه الآية: «نهى الله المؤمنين أن يوادوا الكفار أو يتولّوهم دون المؤمنين، وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾ الرحم من المشركين من غير أن يتولاهم في دينهم إلا أن يصل رحماً له في المشركين»^(١).

وهذا الذي ذكره قتادة كما قال ابن جرير: «له وجه، وليس بالوجه الذي يدل عليه ظاهر الآية... فالأغلب من معاني الكلام إلا أن تخافوا منهم مخافة، فالتقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية الكفار لا من غيرهم، ووجه قتادة إلى أن تأويله: إلا أن تتقوا الله من أجل القرابة التي بينكم وبينهم تقاة، فتصلون رحمها»^(٢)، وهذا التأويل فيه تكلف.

المطلب الثاني: مشكل صلة الرحم الكافرة من السنة النبوية وجوابه:

ذهب بعضهم إلى أن صلة الرحم الكافرة غير واجبة ولا يلحق الوعيد قاطعها لأنه قطع ما أمر الله بقطعه، وإليه ذهب ابن بطال^(٣) وغيره^(٤) واستدلوا بحديث رسول

(١) ابن جرير، جامع البيان (٢٢٩/٣)، وأخرج ابن جرير قريباً منه عن الحسن.

(٢) المرجع السابق (٢٢٩/٣).

(٣) عزاه إليه ابن حجر في فتح الباري (٤٢١/١٠).

(٤) انظر: المناوي، محمد عبد الرؤوف الحدادي (ت: ١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، =

الله ﷺ: أن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ - جهاراً غير سر - يقول: (إن آل أبي ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين)^(١).

ووجه الدلالة كما قال ابن بطلال: إنه أوجب في هذا الحديث الولاية بالدين، ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه، فدلّ على أن النسب يحتاج إلى الولاية التي يقع بها الموارثة بين المتناسبين، وأن الأقارب إذا لم يكونوا على دين واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية، وقال ابن بطلال: «ويستفاد من هذا أن الرحم المأمور بصِلَتِها والمتوعد على قطعها هي التي شرع لها ذلك، فأما مَنْ أمر بقطعه من أجل الدين فيُستثنى من ذلك، ولا يلحق بالوعيد من قطعه لأنه قطع من أمر الله بقطعه، لكن لو وُصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلاً»^(٢).

وَتَعَقَّبَهُ ابن حجر في موضعين:

أحدهما: قصره النفي على مَنْ ليس على الدين، وظاهر الحديث أن مَنْ كان غير صالح في أعمال الدنيا دخل في النفي أيضاً لتقييده الولاية بقوله: «وصالح المؤمنين». الثاني: أن صلة الرحم الكافرة ينبغي تقييدها بما إذا [أُنْسَ]^(٣) منه رجوعاً عن الكفر، أو رجا أن يخرج من صلبه مسلم... فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد إلى شيء من ذلك.

قلت: وأيضاً قياس صلة الرحم على الولاية التي يقع بها الميراث قياس غير صحيح، فإذا كان الميراث مبناه على النصرة والموالاتة - كما ذكر ابن بطلال - فإن

= المكتبة التجارية - مصر، ط (١) (١٣٥٦هـ) (٢/٢٣٤)، والمباركفوري أبا العلاء، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم الأحمدي (ت: ١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوذ في شرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية - بيروت (٦/٣٠).

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: تبل الرحم ببلاها، برقم (٥٦٤٤) (٥/٢٢٣٣).

(٢) فتح الباري (١/٤٢١).

(٣) في فتح الباري (١٠/٤٢١) (أيس)، والمثبت هو الذي يستقيم مع المعنى المراد.

هذا خلاف النفقة، والزياره، ونحوهما، فإنهما صلة ومواساة من حقوق القرابة، فلا تقع بها موالاة.

وذهب بعضهم إلى أن صلة الرحم الكافرة مقصورة على الوالدين فقط دون بقية الأقارب.

قال الكاساني: «ولا تجب صلة رحم غير الوالدين عند اختلاف الدين، وتجب صلة رحم الوالدين مع اختلاف الدين بدليل أنه يجوز للمسلم أن يبتدئ بقتل أخيه الحربي، ولا يجوز له أن يبتدئ بقتل أبيه الحربي، وقد قال سبحانه في الوالدين الكافرين: ﴿وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]، ولم يرد مثله في غير الوالدين»^(١).

قلت: ما ذكره الكاساني من صلة الوالدين جيد غير أن قصر الصلة عليهما دون غيرهما لا دليل عليه، بل إن صلتهم تُفهم من عموم الآيات التي أشارت إلى صلة ذوي القربى، وصلة ذوي الأرحام، وقد أفرد البخاري في كتاب الهبة باباً في: قبول الهدية من المشركين^(٢)، وآخر في الهدية للمشركون^(٣)، فليرجع إليه من شاء.

وينبغي التنبيه هنا على أن الصلة بالمال أو السلاح ونحوه تكون حال كون ذوي الأرحام من غير الحربين، أما إذا كانوا من الحربين فلا تجوز صلتهم بالمال أو السلاح، أو المشورة التي تضر المسلمين؛ لأن إمدادهم بالمال ونحوه إمداد لأعدائهم، وتقوية لعدوهم على أنفسهم وإخوانهم، فالصلة جائزة ما لم تكن خطراً على المسلمين. قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

(١) الكاساني، علاء الدين (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي - بيروت، ط (٢) (١٩٨٢م) (٣٦/٤).

(٢) صحيح البخاري (٢/٩٢٢).

(٣) صحيح البخاري (٢/٩٢٢).

وخلاصة الأمر أقول:

إن صلة الرحم واجبة وإن كانت لكافر بدليل عموم الآيات التي حثت على الإحسان لذوي القربى، والأحاديث والآثار التي سبق ذكرها.

على أن المسلم يجب أن يقوم بواجبه من النصيح لهم ووعظهم ودعوتهم إلى دين الله، وأن يحرص على إسلامهم أو إسلام من يخرج من أصلا بهم، ويشترط في هذه الصلة أن يتعد المسلم عن باطلهم، وينكر منكرهم، وأن يبرأ من عقائدهم، أما إذا كانوا حربيين فصلتهم تكون بما فيه نفع للمسلمين كأن يكونوا عيوناً له... ولا يسقط مع ذلك صلتهم بأن يدعوهم لدين الله، ويدعو الله أن يردهم إلى دينه ويهديهم سواء السبيل في حال حياتهم، وليس له ذلك بعد مماتهم.